

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم اجتماع



محاضرات في مقياس
قضايا دولية راهنة

موجهة لطلبة
السنة الثانية - علم اجتماع

أ.د: بوريح جمال

السنة الجامعية: 2026/2025

المحاضرة الأولى

مدخل عام للقضايا الدولية الراهنة

ندرس مقياس القضايا الدولية الراهنة كمقياس للإحاطة بمجموع القضايا المستجدة والمؤثرة في المشهد العالمي، والتي بإمكانها تغيير العديد من المعطيات والدلالات، وتغير من مجموع التعاملات في شتى المجالات، تحدث تحالفات، وتصنع صدامات وخلافات بل وحروب مدمرة مؤثرة على العلاقات الدولية، ومحدثة اختلالات في اقتصاديات الدول واندماجها وحفاظها على أصالتها وتميزها.

فمن قضايا التخلف وما تعيشه دول الجنوب والدول المستعمرة، وكذا الدول التي تفتقد للتخطيط وتطوير الموارد البشرية، فرغم حيازتها على النسب الأكبر من الثروات ظاهرها وباطنها، زائلة ودائمة، تنفذ وتتجدد، فتعددت الأسباب ولكن الواقع واحد، وهي مجموع مشكلات في الانتاج والاستهلاك، وتسجيل نسب مئوية ضئيلة في النمو، برغم ما تصرفه من ميزانيات ضخمة يذهب جلها في الانفاق العام والاستهلاك وعدم تسخير ميزانيات كافية للبحث العلمي، ضف إلى ذلك مجموع الاتفاقات المجحفة وعدم امتلاك تكنولوجيا التصنيع واحتكارها من طرف الدول المتطورة في صراع على الزعامة والريادة الاقتصادية.

أيضا من القضايا نجد القضية الفلسطينية وهي القضية العالمية، وهي القضية القديمة المتجددة في اطار الصراع العربي الإسرائيلي، وتوجد العديد من التدخلات في هذه القضايا وتناولها يتطلب الإحاطة التاريخية والفهم الجيد للمنطلقات، وكذلك ما رسم من سياسات وتحديد الأهداف، وضرورة الاستقلال التام لتكون القدس عاصمة فلسطين، واسترجاع السيادة على كامل التراب الفلسطيني، ومن الأمور المساعدة قيام الجرائر بالدور الكبير وتحملها المسؤولية التاريخية والأخوية ومد يسد العون للقضية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، برغم ما سجل من تجادل دولي وحتى عربي، بل وحتى اختلافات بين القياديين الفلسطينيين أنفسهم، فدراسة القضية الفلسطينية ومعرفة أهم مراحل تطورها، وتتبع بالتدقيق أهم المحطات أمر لا بد منه للإحاطة البحثية والأكاديمية ومعرفة أدق للصراعات الدولية.

أما عن العلاقات الجزائرية الفرنسية تطرقنا لهذا الموضوع لأهميته ووجوده في أول اهتمامات المسؤولين في البلدين خاصة لدى الجزائريين، لما تتميز به هذه العلاقات من عدم الاستقرار وتداخل بل تشابك العلاقات الجزائرية الفرنسية، فمن استعمار مدمر ومرتكب لجرائم ضد الانسانية ومحاولات الابادة الجماعية وتجريب القنابل الذرية، وأساءة الأسلحة ضد الجزائريين، وعدم اعتراف فرنسا بجرائمها، بل وتسترها على الجرائم الجماعية وسياساتها القمعية طيلة فترة الاحتلال، بل وحتى بعد الاستقلال، ووجود ملف الذاكرة وعدم خروجه من المتاحف والأرشيف، إلى العلاقات الاقتصادية والتي لا تحقق في غالبيتها قاعدة رابح رابح بسعي الجزائر إلى المعالجة الفعلية والحقيقية للملفات الثنائية، وهنا نذكر ملف الذاكرة، وكذلك العلاقات التاريخية دون إغفال الملف الاقتصادي.

وعن موضوع الهجرة والهجرة غير الشرعية فتعددت أسبابها ووجودها في المجتمعات بين دول صانعة لها وبين دول جاذبة لها في قاعدة الطرد والجذب، بين ظروف اجتماعية قاهرة من بطالة، وكذلك تخلف اقتصادي وتردي مستويات الخدمة التعليمية، وأيضا الرعاية الصحية واغلاق مجال الطموحات على المستوى الشخصي الحياتي، أو على المستوى المجتمعي وتحقيق التطور والرفاه

إلى دول جاذبة بتوفر الأطر والمجالات وتقسيم العمل، والاستثمار في الموارد البشرية، ونركز هنا على هجرة الكفاءات والتي تحدث تطورا للدول المهاجر إليها، ويخلق خرابا وتخلفا وعوزا واضطرابا وقلقا وكآبة في الدول المهاجر منها، بذهاب مجموع الثقافات والامكانات المسخرة واعتبارها مدخلات بدون مخرجات وتعليم استهلاكي لا انتاجي، ضف إلى ذلك مجموع المشكلات الأمنية والصدمات المجتمعية والدولية، وحتى على المستوى الثقافي الاندماجي، وظهور مشكلات كالإتجار بالبشر والعنصرية واستغلال عمالة الأطفال.

وفيما يلي سيتم شرح القضايا المطروحة

المحاضرة الثانية

التنمية والتخلف

تمهيد:

من المواضيع التي وجب الخوض فيها والتي يتوقف عليها مدى نجاح الأمم وتحقيقها التطور نجد التنمية وهي رهينة الأوضاع الاقتصادية ومدى وجود مخططات استراتيجيات في مجالات التنمية، لكن ما نود أن نؤكد عليه هو إحداث التنمية بعد حدوث الكوارث والأزمات أي إعادة البناء بعد الخسائر المسجلة وتوقف عجلة الاقتصاد وبالتالي نكون أمام تسخير امكانيات ضخمة سواء بالوسائل المالية والميزانيات المقدرة بملايير الدولارات أو التقنية وتكوين الموارد البشرية، ووضع خصوصيات ثقافة المجتمع، وكل هذا ليس بالأمر السهل خاصة في الدول النامية.

1/ مفاهيم حول التنمية:

يكون مفهوم التنمية من المفاهيم التي وجد المختصون فيها صعوبة تحديد مفهوم يكون شاملا ولو من زوايا مختلفة وسنستعرض بعض المفاهيم الأشد ارتباطا بمفهوم التنمية.

1-1/ مفهوم التقدم: وقد عرفه "دافيد هيوم" بأنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الانساني في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا

2-1/ مفهوم التقدم الاجتماعي: عرف هو بهاموس بأنه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية، وذهب أيضا إلى اعتبار التنمية هي عملية تغيير وتغيير معا في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية والتنظيم والتنسيق لإعادة التكامل الاجتماعي

3-1/ مفهوم النمو: من المسلم به أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي في مجالات الاقتصاد والإنتاج، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج من حالة الرقود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهو ما نفاه "برينسين" الذي أكد بأن التنمية ليست مرادفة للنمو الاقتصادي ونجد مثل هذا التحليل عند "جونز" إن يعتبر هذا الأخير بأن التنمية أكثر من النمو إذ يجب أن تكون تنمية اجتماعية ويجب أن يكون التقدم تجاه العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة.

وما هو ملاحظ بأن علماء الغرب يتحدثون عن عدد من المفاهيم باعتبارها تحمل معنى واحد ومنها التنمية، تحديث، تعريب والتقدم.

4-1/ تنمية المجتمع: أظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام 1950، باعتبار تنمية المجتمع المحلي وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية.

5-1/ مفهوم التنمية: يرى ويبستر في قاموسه اللغوي أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى، والتنمية هي عملية مجتمعية متفاعلة بشكل مستمر وموجهة لإيجار تحولات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، بهدف بناء الفرد وتطوير كفاءته واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي جابريال لوبرا أن التنمية ليس ظاهرة اقتصادية صرفة وإنما هي مجموعة الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية

ومنه فالتنمية هي الديناميكية المتكاملة وهي عبارة عن الجهود الفردية المجتمعة في بوتقة الانصهار الاجتماعي بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وطبقا لخطة مدروسة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفة التي تصب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع

وجاء في تعريف الأمم المتحدة للتنمية أنها العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن

وكذلك يناقش مفهوم التنمية من خلال مناقشة التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع التي تتصل بالثقافة، وبالتالي حتى المجال الثقافي ويشمل ويخص أحد جوانب التنمية

في البداية وجب توضيح الاختلاف القائم بين مصطلحي النمو والتنمية قصد التدقيق في الموضوع فالنمو يشير إلى عملة الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤثر في مؤثرات النمو الاجتماعي، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية معينة وهذا من جانب إحدى مؤشرات التنمية وتقصد بها مجال التعليم، لأن الأوضاع الاقتصادية في أي دولة تكون لها انعكاسات على مجالات كالمستوى الصحي والتعليمي والأسري والإداري والتربوي، أو ما يعرف بمصطلح قطاع الخدمات التي يكون تمويلها من النشاط الاقتصادي وأي تأثيرات في الميزان التجاري سواء كان بالربح أو بالخسارة تتأثر هذه القطاعات، فالتنمية تتأثر لا محالة بالوضع الاقتصادية والإمكانات المادية والكوادر البشرية المتاحة لتحقيق تنمية في كافة المجالات والوصول إلى الفائض الاقتصادي المخطط وهو النوع الذي لا يتم إلا في ضوء تخطيط اقتصادي شامل ويعد بمثابة الناتج الأمثل للمجتمع الذي يمكن بلوغه في ظل بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيا وبين الحجم الأمثل للاستهلاك الذي يختاره المجتمع، والحديث عن الاستهلاك هو الحديث عن ثقافة المجتمع فالفرق مثلا واضحا بين مجتمع الياباني والمجتمع الجزائري وحتى المجتمعات الأوروبية لأن بالاستهلاك المنظم والمدرّس سواء من الناحية الاقتصادية أو الصحية يمكن إنجاز التنمية وتحقيق الفائض في حين الاستهلاك الواسع يستنزف الموارد المالية ويحولها إلى الدول الأخرى المنتجة مما يضعف الاقتصاد.

أما من الجانب القانوني فقد تمت شرعنة الحق في التنمية يوم 04 ديسمبر 1986 حيث تبنت الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية في جلستها، وهذا بعد المراحل العديدة من النقاشات وتبلور الأفكار من قبل الفقهاء القانونيين على العديد من الأصعدة ووصولها إلى المجال السياسي ومناقشتها من قبل الأمم المتحدة.

فالتنمية في القانون الدولي وبناء على تعريف الأمم المتحدة اعتبرت وأكدت بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

3/ شروط تحقق التنمية وأهدافها:

تعتمد التنمية على الإنسان كما تهدف لمصلحته، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها، وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادي الذي يعيش فيه، يغير من نفسه يكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما يغير من سلوكه وقيمه، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت

ومن القواعد الأساسية التي تتوقف عليها تنمية المجتمعات نجد قيام مشاريع تنمية سواء كانت في الجانب الاقتصادي ببناء مصانع أو مركبات أو تمويل مالي المجموع من المشاريع أو خلق هذه المشاريع أو من الناحية الاجتماعية من خلال التربية أو الخدمات الصحية أو من جانب آخر وهو رعاية الشباب أما ثاني ضرورة وهي اشتراك الأهالي في وضع الخطط واستراتيجيات المشاركة في ضوء القيم لأن دعم المشاركة من قبل المواطنين في المجتمع يعتبر بمثابة ترجمة حقيقية لتوفر المناخ الديمقراطي، وضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع ودعم الائتمانية إلى المجتمع

ويمكن اعتبار مشاركة المواطنين أداة التوجيه السياسات والمحافظة على الاستقرار ومن ناحية أخرى تكون وسيلة علاجية أو تعليمية لتغيير الاتجاهات، وكذا تساعد التنظيم على تحديد الأهداف، ولا يمكن تصور المشاركة الإيجابية دون العمل على توفير الحوافز الإيجابية لدى الأفراد والجماعات لتقبل التغيير الاجتماعي الناتج عن التنمية، وكذلك من الشروط خلق مشاريع تؤدي إلى نتائج مادية سريعة، لأن المشاريع التنموية الطويلة المدى قد يصعب الصمود وقد تلغى في حال حدوث أزمات مالية أو تغير الاستراتيجيات كما في البلدان النامية فتغير وزير للصناعة مثلا يلغي سياسات وبرامج بأكملها وتتعطل هذه المشاريع وكذا الابتعاد عن المشاريع المهمة أو التي لا تشكل أوليات أو التي تحدث مشاكل أخرى كما وجب الاعتماد على الدراسات العلمية وإشراف الخبراء والفنيين والإطارات المؤهلة قصد إنجاح هذه البرامج.

وتتضمن تنمية المجتمع أهدافا إنشائية ووقائية وعلاجية، وتسعى الأهداف الإنشائية والوقائية إلى تحقيق تطلعات جماعات المجتمع من خلال إحداث التغيير الاجتماعي المقصود بينما تهدف الجوانب العلاجية إلى سد التغيرات في برامج الرعاية الاجتماعية.

4/ التنمية والاندماج الاجتماعي:

الحديث عن التنمية يعني الحديث عن تنمية الموارد البشرية وتنمية الاقتصاديات ومحاولة التقليل من التفاوت الاجتماعي لأن حدة هذا التفاوت تزداد ويعظم خطره في المدن التي تضم العديد من الثقافات المختلفة، ولكن التفاعل والاندماج لا يرقى إلى مستوى التفاعل ذلك نرى المجتمع الريفي أو المحلي أقل تفاوتاً فيما بينهم والتشابه بينهم كبير والاندماج في المجتمع الحضري لأنه ناشئ عن الاختلافات الذي أدى إلى تقسيمها للعمل، فنجد في المدينة مختلف الصناعات وكذا مجال الخدمات ويعتمد أفراد المدينة على رمزية العلاقة في جن وفي الريف يحدث التماثل للاشتراك في التربية والدين واللغة والمذهب الفكري والمجتمع الريفي هو محصلة جمع وحدات صغيرة وليس تفاعل

أما أثناء حدوث الكوارث والأزمات وبعد ما تسببه هذه الأخيرة من دمار نجد بأن وضع مخطط التنمية سواء على المستوى القريب بتهيئة المنشآت وفتح الطرق والتزود بمختلف الخدمات أو عن طريق المخططات البعيدة كالمخططات الخماسية، وتسخير الأظرفة المالية قصد تحقيق النقلة النوعية وخلق مناصب الشغل الدائمة والمنتجة والرقى بالخدمات في المجال التربوي وتحسينها في المجال الصحي وكذا في مجال مختلف الخدمات كانت تجارية أو غير ذلك ومنه تحقيق الاستقرار والوصول إلى الاندماج الاجتماعي.

وقد أصبحت التنمية تعرف بأنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات جوهرية في التكوين الاجتماعي والقيم والثقافات، والمؤسسات العامة، وهذا ما تأتي نتائجه على الاقتصاد عموماً وكذا العدالة الاجتماعية والتقليص من آثار الفقر ومكافحته وبالتالي نكون مبنى البعدين الاقتصادي من نمو، الاجتماعي من عدالة وتطور واندماج الاجتماعي.

ومن تم عمدت الدول النامية إلى التنمية لتقليص نجوة التخلف، وهو نفس ما ذهبت إليه المجتمعات المحلية لإسهامها في توحيد الجهود وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وإذ تحتضن التنمية الاجتماعية التي أضحت عنصراً مشاركاً للتنمية الاقتصادية في المسار التنموي التماسك الاجتماعي الذي يولده المجتمع، ويبقيه رأس المال الاجتماعي ويعده الإقصاء الاجتماعي، وهذا بسبب ظهور العديد من العوامل والقضايا وهذا ما دفع بالبنك الدولي الذي ساوى بين مفهوم رأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي

ولنجاح التنمية في مجال الاندماج الاجتماعي وجب أن تسير التنمية البعد القيمي وأولوياته أو إذا كان التغيير المستهدف يتعارض مع القيم السائدة، فلا بد من تدابير معينة تتيح فرص التغيير دون إحداث اختلاف في النسق القيمي في المجتمع

ومن تم فالتنمية ومخططاتها ضرورة لابد منها لتحقيق التفاعلات الاجتماعية الإيجابية من جهة بالنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى بتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وتسبب غياب العدالة الاجتماعية في ضعف الاندماج الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع وذلك من خلال هيمنة بعض الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالجاه والنفوذ على فئات أخرى ومنه نشأ التفكك الاجتماعي وظهور العديد من الأزمات بمجرد وجود خلل بسيط ويغلب الاقتصاديون الليبراليون الجدد منطق الفعالية الاقتصادية على سياسات الاقتصاد الاجتماعي التي تتوخى التضامن مع الفئات الأقل خطأ في المجتمع، وهو ما تعتمد إليه الحكومة لتخفيف بعض الصعوبات وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

5. التنمية الاجتماعية:

من المجالات المهمة التي تكون فيها التنمية مطلبا لتحقيق التطور وكذا الاستمرار الاجتماعي ومنه الوصول إلى درجة عالية من الاندماج الاجتماعي نجد المجال الاجتماعي أو ما يعرف بالتنمية الاجتماعية وتعد مجالات كالترية والصحة من أهم المؤشرات الدالة على درجة تطور التنمية الاجتماعية.

1.5. مفهوم التنمية الاجتماعية:

تعني التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي ويعرف الدكتور عبد المنعم شوفي التنمية الاجتماعية بأنها، ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المثالية والمستمرة التي قوامها الإنسان للتحكم بقدر ما في متضمنات واتجاهات التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات وكذا في سرعته بهدف إشباع حاجاته.

أما نلسن ورامس، وفرنت فإنهم يرون أن تنمية المجتمع أولاً وقبل كل شيء هي عملية تعليم وتوجيه من أجل العمل، ومن خلالها يكتسب أفراد المجتمع المهارات الضرورية لمواجهة مشكلاتهم، وهذا التعريف يركز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية

2.5. مؤشرات التنمية الاجتماعية:

مؤشرات التنمية الاجتماعية هي المؤشرات التي تعكس محتوى ودينامية علائم الوضع الاجتماعي للفرد، محتوى ودينامية عناصر الأنساق الاجتماعية، ومؤشرات التنمية الاجتماعية تتجسد إحصائياً في هيئة منظومات علائم تكشف محتوى المؤشرات الاجتماعية في مقادير كمية معينة

1.2.5. الأسرة:

هناك العديد من المؤشرات التي تخص الأسرة التي تعطينا الدلالة الحقيقية للتنمية الاجتماعية ومنها مدى توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة وكذا النظر لنسبة توفر الحاجات الغذائية للأسرة مقاسه بالسعر الحراري ففي الدول المتقدمة يزيد عن 4700 ضف إلى ذلك نسبة توفر الحاجات الغذائية للأسرة من البروكينات النباتية والحيوانية وكذا مدى توفر الملابس والمأكل والمأوى وكل هذا يؤثر في ارتفاع معدل الإنجاب حسب الأعمار، أيضا النظر في نسبة الوفيات أثناء الولاء، وما مدى حدوث الطلاق وكذا عدد حالات الإجهاض، وكذا النظر في أسباب الوفاة لكل فئات المجتمع وخاصة لدى الأطفال، وكذا مؤشر الإعانات المقدمة للأسر والنظر في وضع حقوق المرأة سواء كانت أما، أرملة، مطلقة، ومن الناحية السوسيولوجية البحث في التغير الاجتماعي داخل الأسرة بين عنصري الحداثة والتقاليد.

2.2.5. السكن:

تعاني الدول النامية من عدم توفر السكن اللائق والذي يحتوي على الجوانب الصحية وكذا السلامة من مختلف الأخطار ووصف الوضعية في العديد من الدول بالمزرية، ومن بين المؤشرات الدالة على التنمية الاجتماعية في هذا المجال نجد معدل الاكتظاظ في السكن، وكذا النظر في نوعية المسكن إذ نجد السكنات الرافية وكذا السكنات القصديرية، والسكنات الفردية وكذا العمارات، ومنه الوصول إلى استخلاص مدى معاناة المجتمع من أزمة السكن، وكذا البرامج المخصصة من قبل الدول وفي جميع

الصيغ، أيضا المجال الصحي ومدى وجود الحداثق، وكذا التصاميم والشكل الهندسي ومدى تطابق قيم المجتمع مع البناءات المشيدة وحتى مؤشرات وجود صيانة السكنات، ونوعية الأثاث الموجود.

3.2.5. الصحة:

تقدم منظمة الصحة العالمية مفهوما للصحة باعتبارها حالة من الكفاية والسلامة الكاملة الجسمية والعقلية والاجتماعية، وليس مجرد الخلو من المرض والضعف، ويعني مصطلح الصحة العام ضرورة دراسة العامة "أي المجتمع" حتى يمكن تحقيق أعلى مستوى من الصحة كلهم

ويرى ستيفنز (1989) إن تطور المستشفيات هدف لتقديم الرعاية الصحية للمرض وللمجتمع بشكل عام وذلك بناء على الحاجات والمعتقدات والقيم الاجتماعية الظاهرة للمجتمع

وقد وضع بارسوتز كل جهده على الوظائف الظاهرة لدور المريض، وعلى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال البحث المستمر من جانب المريض للحصول على العلاج، والمفهوم الصحة درجات ابتداء ممتد من مجرد الحياة والبقاء، أي الخلو من مختلف الامراض إلى المناعة ضد العدوى والإصابة بالمرض إلى قوة الاحتمال والنشاط الجسمي الحيوي إلى سلامة الجسم والعقل والروح، إلى التوافق والتكيف مع المجتمع والقدرة المبدعة على العمل والمشاركة في مختلف جوانب الحياة

وتمت علاقة بين الثقافة وصحة المريض بما تتضمنه من العادات والتقاليد كالعادات الغذائية وعادات زيادة المريض، والمعتقدات والأمثال الشعبية والقيم والدين، علاوة على النظرة الدينية للثقافة وأثرها على برامج الخدمات الصحية

ومن بين المؤشرات الدالة على التنمية الاجتماعية في مجال الخدمات الطبية نجد عدد المستشفيات هل هو كاف أم لا بحساب المعدل، وكذا ما تحتويه هذه المستشفيات من أسرة وكذا الاجهزة المتطورة وأيضا عدد الأطباء العامون وكذا المختصون، الصيادلة، أطباء الأسنان والعيون، الجراحون، كذلك مؤشر نسبة استهلاك الأدوية، التكلفة الكلية للنظام الصحي بالمجتمع، وأيضا مجموع المساعدات التي تعطى للمريض بالمستشفيات، أيضا مؤشر توفر الخدمات الصحية للأطفال، وكذلك مدى توفر التخصصات الطبية النادرة أيضا وجود فنيين مؤهلين لاستعمال الوسائل والأجهزة المتطورة ووجود أدوات التعقيم، ضف إلى ذلك مؤشر مستوى ثقة المرضى في الخدمات المقدمة، وكذا الاستقبال والفحص النوعي وعدم التلاعب

بصحة المرضى وكذا ممارسة الضغوط النفسية على المرضى ورسم سياسة متطورة لإدارة المجال الصحي وتقليص واردات الدواء من الخارج كلها مؤشرات إيجابية حول التنمية الاجتماعية في المجال الصحي.

4.2.5. التعليم:

يعتبر التعليم من المجالات الحيوية للتنمية الاجتماعية وهي ما تحاول الدول النامية تحقيقه بمجموع الوسائل المسخرة لذلك ففي الجزائر مثلا بلغ عدد التلاميذ 08 مليون تلميذ ونصف مليون مستخدم ما يعني وجود مجتمع بأكمله وعدد مقدار عدد سكان دولة بأكملها، والسير نحو الإصلاحات قصد تحقيق التعليم النوعي.

أما عن المؤشرات فنجد نسبة التمدرس بالنسبة للبالغين 06 سنوات وتضاف إليها إلى فترة 15 سنة ومنه نسبة التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي وكذا الإكمالي ومنه الثانوي، هل هي نسبة مرتفعة، متوسطة، ضعيفة، أيضا عدد المدارس على المستوى الوطني وعدد الأقسام بالنسبة للتلاميذ ونسبة الاكتظاظ ونسبة التلاميذ لكل معلم، ومن المؤشرات القوية نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة هذا من جهة من جهة أخرى هناك مؤشرات تتعلق بالعملية التربوية، منها مدى تكون الأساتذة، مدى ملائمة المناهج الدراسية ووضوح اهدافها، وكذا الاهتمام بالتعليم والتكوين المهني لأنه أحد أهم السبل لتطوير التنمية.

5.2.5. رعاية الشباب:

يقصد برعاية الشباب مجموعة الجهود التي تبذلها الدولة لاستثمار طاقات الشباب إلى أقصىها، أو ما يقدم من حلول لمشاكل الشباب، أو ما يتاح من خدمات لإشباع حاجاتهم، أو ما ينهض بالجوانب الاجتماعية والثقافية والروحية من شخصية الشباب

وتعد شريحة الشباب من الفئات الحيوية والتي تتوقف عليها عجلة التنمية، كونها تتميز بالقوة البدنية والذهنية وحب النجاح وتحقيق الانتصارات، ومن المؤشرات توفر برامج للشباب والتكفل بالقضايا الكبرى لهذه الفئة خاصة قضية البطالة والتي تسجل أرقاما قياسية في الدول النامية ورغم وجود الكفاءات والشهادات إلى أن البطالة والتي تسجل أحد ما يفتح المجال لولوج عالم المخدرات والمواد

المسكرة، أيضا من المؤشرات عدم الشعور بالانتماء والشعور بالاغتراب وعدم الاهتمام بقضايا الأمة سواء من تاريخ وبطولات أو كحاضر ومستقبل.

يمكن تقييم مسار التنمية الاجتماعية من خلال المؤشرات الخاصة بالأسرة ومجال السكن وكذا الصحة والتعليم والاهتمام بمجال الشباب، هذه الطاقة الحيوية التي لو قيم استغلالها لارتفعت نسبة النمو وسجلت تنمية اقتصادية وعلى المدى القريب المتوسط والبعيد.

6. التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية الجزء المكمل للتنمية بشكل علم إذا أضيفت لها التنمية الاجتماعية، ونكون أمام الأرقام والاحصائيات وحساب معدلات النمو وكذا الانتاجية والعمل، لمعرفة وتقييم التنمية الاقتصادية.

1.6. مفاهيم:

1.1.6. تعريف الاقتصاد:

ويقصد بالاقتصاد الأساليب التي تستخدم لإشباع حاجات الانسان والمجتمع المادية من انتاج السلع النادرة والخدمات والأساليب التي تدعو إلى إنتاج سلع معينة دون أخرى

2.1.6. تعريف الانتاج:

هو خلق أو إضافة منفعة اقتصادية جديدة للأشياء لم تكن موجودة من قبل أو على الأقل زيادة منفعته ويتم ذلك باستخدام الأرض، والموارد الطبيعية والمواد الخام

3.1.6. النمو والتنمية:

استخدام المصطلحين كمرادفين وهذا في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، والفرق بينهما أن النمو هو الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي دون حدوث تغيرات مهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بينما التنمية الاقتصادية فتشمل حصول تغيرات مهمة وواسعة في شتى المجالات

4.1.6. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف بأنها عملية استثمار الموارد المتاحة للمجتمع بهدف زيادة الناتج القومي في مجتمع ما وعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيات الاقتصادية

5.1.6. المدخل الاقتصادي للتنمية:

تكون التنمية على مستويين الأول اجتماعي أما الثاني فيتعلق بالاقتصاد ويبدو بأن المهتمين بمجال التنمية الاقتصادية بذلوا جهودا كبيرة ويعتمدون على العديد من المتغيرات كالادخار، الاستهلاك، النفقات العمومية، نسبة التضخم، الانتاج، الميزان التجاري.

ومن المدارس الاقتصادية التي تدخل تحت هذا المدخل، مدرسة التصنيع الريفي وتطور الانتاج الزراعي والصناعات الصغيرة، وتعتمد هذه المدرسة على اعتبار أن الظروف الاقتصادية هي المؤثرة لكافة المتغيرات والمجالات كما حاول العلماء الذين تنبؤوا هذا المدخل احداث المقارنات بين الدول المتخلقة والدول المتقدمة بناء على العديد من المؤشرات.

6.1.6. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية إعداد وتخطيط، وتستهدف ازدياد الدخل القومي الصافي الحقيقي والذي لا بد وأن يستمر حدوثه عاما بعد عام بحيث يتخذ اتجاهها صعوديا ولتحقيق ذلك وجب توفر العديد من المؤشرات الايجابية.

• الانتاج:

وتكون أساليب الانتاج المتبعة في المجتمع أولى هذه المؤشرات وكذلك الانتاج الكلي وكذا التخصيص في الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير والتحكم في تقنيات هذا الانتاج وكذا المنتجات الأخرى أيضا من عوامل نجاح الانتاج توفر الطاقة. وهناك مؤثر تعدد الخدمات والقطاعات أي وجود أنشطة زراعية وأخرى صناعية وأخرى خدماتية ومقارنة النسب ومدى تطورها، أيضا النظر في مؤشر معدل النمو هل يزيد مثلا 5% أو أقل ورغم ما تنفقه الدول النامية من آلاف مليار الدولارات إلا أن معدل النمو لا يزيد

عن 03% ما يعني وجود مؤشرات سلبية جدا، أيضا ميزان التجاري هل هو رابح أم هل هو عاجز وبأي النسب أيضا مدى التقدم في مسح الديون الخارجية ذات الأرباح العالية وكذا مدى تطبيق مجال المعلومات والتكنولوجيا في مجال الانتاج وفي كل المجالات.

أيضا مدى توظيف رأس المال المحلي وما نسبة ذلك وحتى الانتاج في مجال السينما وهو ما يتشكل عن طريق الصورة السياحية ومجال التنمية وقد أشار BUTLER (1990) إلى الأهمية التاريخية للأدب بصفته مصدرا أوليا لتعريف السائح بالمقاصد البعيدة وبالتالي واجب الاعتماد على التنمية السياحية.

• الانتاجية:

وينظر إلى مؤشر انتاجية ومردود العامل سواء في الساعة أو اليوم مثلا وكذا احداث المقارنة بين الانتاجية ومقارنتها بنسبة البطالة، وكذا عدد الأشخاص الذي يطعمهم المزارع الواحد وأيضا العامل في المصنع، وحتى مردود الهكتار الواحد وانتاجية ومدى تطورها في شتى المجالات، أيضا مقارنة الانتاجية إلى كل من رأس المال وكذا الأجور، مقارنة العمال في القطاعات الثلاث الاقتصادية.

• الاستهلاك:

توجد أيضا مؤشرات خاصة بالاستهلاك تخص الاستهلاك الكلي للأسرة ونوعية هذا الاستهلاك وما هي نسبة النفقات الخاصة بالسكن، سيارة، تعليم، الصحة من الدخل ومدى سعي أفراد المجتمع إلى اللجوء إلى الادخار أو عدم الادخار.

7. التنمية المستدامة:

1.7. التمهيد لبرنامج التنمية المستدامة:

برزت فكرة الاستدامة في استراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عام 1980، وأهم ما جاء في وثيقة الاستراتيجية تأكيدها بأن تدمير البيئة والمحيط لم يعد يخص فقط الدول المتطورة بمصانعها الملوثة ونفاياتها السامة والتي أحدثت تغيرات في المناخ بل تعداه إلى الدول النامية والفقيرة والتي تتميز بالنمو السكاني، ومن ثم فقد شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة بوضوح في

الثمانينات، ويطلق عليه التنمية الموصولة أو المستدامة، وتسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير في الوقت الراهن دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة

وقد تم التوسيع من هذه المفاهيم من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بصدور تقرير برنر تاند المعنون مستقبلنا المشترك «وبالتالي اعتبارها قضية دولية سواء تعلق الأمر بالدول الصناعية المتطورة أو حتى الدول النامية، وقد تم تقديم تعريف للتنمية المستدامة على أنها تنمية تضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

وفي قمة الأرض بريودي جانير عام 1992 تم التوقيع على ميثاق الأرض الذي تضمن وثيقة المبادئ المتعلقة بالإدارة السليمة للبيئة.

2.7. مفهوم التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تهدف إلى توفير حاجات الأجيال الحاضرة دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة، بمعنى الرفع من المستوى المعيشي وتحقيق النمو والانتاج والرفاهية للأجيال الحالية وهذا دون المساس بالإمكانات وكذا الحق في التطور والمستوى المعيشي الجيد بالنسبة للأجيال القادمة

3.7. التنمية البشرية المستدامة:

يمكننا أن نتبين أن نهج التنمية البشرية المستدامة قد احتوى ثلاثة عوامل في زحم متداخل، فهو يرصد سجل فشل للاستراتيجية الدولية للتنمية على صعيد تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الدخل والثروات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تعتبر كتجاوز لسلبات النظام الاقتصادي الدولي القائم، كما يقدم البرنامج تتضح فيه الرؤية والاستراتيجية.

4.7. أهداف التنمية المستدامة:

تستهدف الاستدامة ضمان حاجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بإمكانات الأجيال القادمة بمعنى العمل على الاستغلال الرشيد للثروات الموجودة، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيداً لمبدأ الانصاف بين الأجيال، والمقصود بتتابع احتياجات الأجيال وتداخلها بصورة متوازنة ومستمرة لا ينحصر في إطار ما

ينقل من تراكم الثروات الانتاجية، إنما يشير إلى مستوى معين من التنمية البشرية، فالمستهدف من الاستدامة هو فرص الناس المتضمنة حرية ممارساتهم لقدراتهم الأساسية

كما تهدف التنمية المستدامة إلى احترام خمس معايير وهي العدالة الاجتماعية، النجاعة الاقتصادية، الحذر الأيكولوجي، والقابلية الثقافية والتهيئة المتوازنة للمحيط.

5.7. التنمية المستدامة ومظاهر البيئة:

تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، ولأنه أصبح الاستغلال المكثف والرهيب للموارد الطبيعية في مقابل ارتفاع مذهب للسكان ومنه وجب الوصول إلى معدل نمو مستقر وثابت للسكان مع استغلال معقول الثروات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان، لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة

لذا ترتبط التنمية المستدامة بحماية البيئة ومواردها من النتائج السلبية المترتبة على المخططات والمشروعات التنموية سواء في المجالات الصناعية وحتى الزراعية.

والعامل المشترك هنا في إدارة الازمات الناتجة عن تسبب الإنسان وفي سوء استغلاله للطبيعة وأولها التلوث والذي أدى إلى الاحتباس الحراري والذي أثر بدوره على التنمية في العديد من المستويات كزيادة نسبة التصحر وتأثر النشاط الزراعي خاصة المعتمد في السقي على الأمطار وحتى تغير خريطة السكان وظهور تجمعات سكانية وهنا نطرح إشكال حدوث الاندماج الاجتماعي.

8. معوقات التنمية

لماذا لم تحقق الدول النامية تنمية اجتماعية واقتصادية رغم بعض الجهود ولمدة طويلة ورغم ملايين الدولارات المسخرة لذلك والإمكانات المادية الكبيرة، ورغم الحيز الزمني الكبير المسخر لذلك، إلا أن معدلات النمو بطيئة وضعيفة، ومن تم وجب النظر في أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في عرقلة التنمية.

1.8. المعوقات الديمغرافية:

إن نمو معدلات السكان بنسب مرتفعة وأحيانا تفوق 8.5% من شأنه أن يعطل التنمية في حالة عدم مواكبة هذا النمو مع برامج التنمية وعدم استغلال العنصر البشري، وعدم تكوينه ويحدث هذا في الدول النامية أكثر، وبلغ عدد السكان في العديد من الدول المليار نسمة وأكثر ومن الدول الناجحة والموفقة بين المجالين نجد الصين فرغم العدد السكاني الكبير إلا أنها تسجل أرقاما معتبرة في المجال الاقتصادي وكذا الهند، ومن تم فزيادة السكان قد يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

2.8. المعوقات الاجتماعية:

وهي من العوامل المؤثرة في إحداث التنمية وتقدمها وحتى ديمومتها لمدة زمنية معتبرة فمن المعوقات نجد القيم السائدة في المجتمع، إذ تعتبر القيم الاجتماعية هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي نقطة بداية التفاعلات الاجتماعية ومن أمثلة ذلك نظام الملكية أو الانفراد والانعزال، وعدم الرغبة في الأعمال اليدوية والحرف كما هو حاصل في المجتمع الجزائري فملايين الطلبة الجامعيين يحبذون العمل في الإدارة والفروق النهائي عن حرف كالبناء ومثلا بالرغم من الفارق الكبير جدا في الدخل لمصالح الحرف اليدوية، ويوجد القليل من لا يقدسون العمل كقيمة والإتكال والاعتماد على الغير أو على التضامن الرسمي من الدولة أو حتى على الآباء أصحاب الرواتب المرتفعة.

كما يعتبر نظام القرابة من النظم الاجتماعية التي تعرقل باعتبار الالتزام المتبادل تجاه الأقارب خاصة في المناطق القبلية والريفية، بالمقابل وفي كثير من الأحيان يحصل الافراد على عمل من خلال الروابط القرابية

كما يعتمد بعض الأفراد من المجتمع بان التنمية قد تحدث تغيرات ومن تم تهدد استقرارهم وتهدد اندماجهم الاجتماعي، ومن جهة أخرى نجد المنزلة الاجتماعية وهي التي تفرض أدوارا وكذا مسؤوليات داخل المجتمع وقد تؤثر على التنمية في إطارها العام.

ومن المعوقات الاجتماعية أيضا نجد معوقات المشاركة الشعبية فتقيم هذا المجال يدل على عدم بلوغ النسب المرجوة ويرجع ذلك إلى حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية وعدم وضوح المفاهيم،

وهناك معوقات لهذا المعوق منها قلة المثقفين خاصة في الدول النامية وهجرة الجماعية سواء من الدول المتخلفة أو الهجرة داخليا من الريف والمناطق المحرومة من التنمية.

3.8. المعوقات الاقتصادية:

• الفساد الاقتصادي:

يكثر هذا المعوق الاقتصادي في الدول النامية بوجود مظاهر هذا الفساد كاختلاس الأموال العمومية، الرشاوي، التهرب الضريبي الجمركي، الغش التجاري والصناعي، عدم وجود البورصة لتبادل العملات وتحديد قيمتها بناء على المؤشرات الاقتصادية، وجود السوق السوداء، تجارة المخدرات، استغلال المنصب للأغراض الشخصية، وكذا المحسوبية لتوظيف الأقارب في المناصب الحساسة مما يؤثر على التخطيط الجيد وإدارة التنمية بالشكل الإيجابي.

• انعزال النمو الاقتصادي:

تنعزل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية خاصة في الدول النامية، وهنا تبدو فروق بين مفهوم التخلف الاقتصادي والمفهوم العام للتخلف، وحتى صارت تحقق تقدما نموا اقتصاديا يبقى التخلف مرتبط بالجوانب السياسية والاجتماعية والفنية، فهناك العديد من الدول تملك احتياطات صرف ضخمة جدا لكن بالمقابل نجد العوز والفقر والبطالة بشكل واسع وهنا دول غنية مقابل شعوب فقيرة.

• حلقة الفقر المفرغة:

ويؤكد الخبراء في هذا المجال بأن الحلقة المفرغة كالفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية ومن إبقاء البلد الفقري فقرا وذلك لضعف الإنتاجية الكلية لانخفاض مستوى الاستثمار لانخفاض في المدخرات وكذا مستوى الدخل وكذا إشكال السوق وبالتالي نكون بين ضعف الحافز للاستثمار وكذا قصور المدخرات والحل يمكن في وجود وأفراد ولو بعد تحليل ولكنهم أغنياء وبإمكانهم توفير الموارد المالية والتمكن من استغلال الموارد الطبيعية للاستثمار والتخلص من معوق الفقر.

• محدودية السوق:

تعاني العديد من الدول من معوق محدودية السوق، فعدم توفر الإنتاج يعتبر من التخلف الاخفاق الاقتصادي، وحتى توفر الإنتاج مقابل عدم وجود السوق الكافية وكذا عدم وجود المخازن هو الآخر معوق وهذا بعدم استغلال المنتج وعدم تنشيط الصناعات الأخرى كالصناعة و الغذائية مثلا، ويؤثر هذا المعوق على الأسعار بتذبذبها المستمر مما يؤثر على الجوانب الاجتماعية والقدرة الشرائية، وهذا مؤشر عن عدم وجود استراتيجيات واضحة ومؤشر عن انفصال القطاعات عن بعضها.

4.8. المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات النامية بما تحمل من متناقضات ثقافية كالجهل والتقاليد البالية والمعتقدات الميثافيزيقية، وتتضح قوة الارتباط بالتقاليد في المجتمعات التقليدية الريفية أكثر من المجتمعات الحضرية ذات الطابع الصناعي والخدماتي، كما أنه لابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية ويدخل في هذا الإطار الأنماط السلوكية السلبية لأفراد المجتمع.

5.8. المعوقات الإدارية:

تحتاج التنمية إلى وجود قيادات واعية ودربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة ولكنها في عدم وجودها تعتبر من أهم المعوقات وهذا لتخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالبيروقراطية الفتاكة والبطء في اتخاذ القرارات، فمجال الاستثمار مثلا في الدول النامية والتعاملات البنكية تعتبر كارثة جدا وهذا لانتشار اللامبالاة واللبية، وصعوبة التنسيق بين الأجهزة الإدارية.

وكذا عدم كفاية الموارد البشرية وعدم ملائمة الموارد البشرية وهو ما يؤثر له بالعجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل مختلف المسؤوليات، أو إهمال الموارد البشرية، ويؤثر ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وانخفاض الإنتاجية، ونقص في مجال التخطيط والتفكير في تنوع المصادر والاختصاص في مجالات معينة وكذا التسيير الجيد والتحكم قفي الأزمات وظهور مؤشرات مفاجئة كتقلب

الصرف في البورصات وكذب الأسعار ومنه يبرز دور الخبراء في إدارة التنمية أو حتى أثناء الأزمات الاقتصادية.

ووجب الإشارة إلى التقليد فالمجتمعات عبر تطورها السياسي ستتجه بالضرورة نحو الديمقراطية للبييرالية الغربية، وبالتالي وجود هذه الاتجاهات تعرقل وجود النماذج تنموية والوسائل المتاحة

المحاضرة الثالثة

القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من أهم القضايا الراهنة المطروحة على الساحة الدولية، فما هي جذور القضية الفلسطينية؟ وما هي تطورات الصراع العربي الإسرائيلي؟
جذور القضية الفلسطينية

1-1- الصهيونية وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين

الصهيونية حركة سياسية تعود إلى أواخر القرن 19، عقدت مؤتمرها الأول بمدينة "بال" بسويسرا 1897م لتحديد الوسائل التي ستمكّنها من استعمار فلسطين، وقد أدى توافق المصالح اليهودية مع المصالح الاستعمارية في المشرق العربي إلى إصدار "وعد بلفور" سنة 1917م، تعهدت فيه بريطانيا بمساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم بفلسطين.

أسست الحركة الصهيونية مع إدارة الانتداب البريطاني "الوكالة اليهودية" لتسهيل هجرة اليهود من مختلف مناطق العالم إلى فلسطين، فارتفعت نسبة اليهود، وتزايدت مساحة الأراضي المملوكة لليهود، كما سيطروا على التجارة والصناعة...

• الهجرة اليهودية

حسب الإحصائيات الرسمية هاجر 367845 شخصا (من اليهود وغير اليهود) إلى فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، منهم 33304 هاجروا من الناحية القانونية بين 1920 و1945، كذلك هاجر ما بين 50000 و60000 من اليهود، وعدد قليل من غير اليهود، بطريقة غير قانونية خلال هذه الفترة، وقد أدت هذه الهجرة إلى الزيادة في عدد السكان اليهود، في حين أن غير اليهود أتت الزيادة إلى حد كبير في الزيادة السكانية الطبيعية.

بدأت بريطانيا بالتعامل بحذر مع الطرفين العربي واليهودي ولكن بحجة معاداة السامية في أوروبا التي نمت خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان نتیجتها أن الهجرة اليهودية (ومعظمها من أوروبا) إلى فلسطين بدأت على زيادة ملحوظة، مما خلق الكثير من الاستياء العربي. مما أدى لوضع الحكومة البريطانية قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض لوقف وتنظيم هجرة اليهود لفلسطين.

وكرد فعل اتجاه السياسة البريطانية المدعومة للتمركز الصهيوني بفلسطين انطلقت عمليات المقاومة ضد تزايد الهجرة اليهودية والاستيطان والعنف الصهيوني وما رافق ذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية على الشعب الفلسطيني.

بعد الحرب العالمية الأولى وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي سيعمل على تنفيذ وعد بلفور.

تحول تركيز الحركة الصهيونية خلال ح.ع.2 إلى الولايات المتحدة مستفيدة من عطف الرأي العام الأمريكي، وضغط اللوبي الصهيوني على الكونغرس الذي أصدر مجموعة من القرارات تدعم إنشاء الوطن اليهودي بفلسطين، ويفسر هذا التحول بتغير ميزان القوى الدولي بعد الحرب لصالح وم.أ وحاجتها الاستراتيجية إلى كيان في قلب الشرق الأوسط.

1-2- تقسيم فلسطين 1948

أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين في 1947، وفي 1948 تم إعلان قيام دولة إسرائيل التي عملت على التوسع خارج الجزء المحدد لها عن طريق العنف، وتشريد الفلسطينيين في دول الجوار هو الاسم الذي أطلق على قرار قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة عليه في 29 نوفمبر 1947، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى 3 كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينة القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية، كان هذا القرار المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم 181 من أول المحاولات لحل النزاع العربي/اليهودي-الصهيوني على أرض فلسطين.

تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من 1937 وتقرير لجنة ووده من 1938، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات 1933 و1939.

بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية.

في حرب 1967 احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة وفرضت إسرائيل عليهما الحكم العسكري، ما عدا الجزء الشرقي من مدينة القدس وضواحيها التي ضمتها إسرائيل إلى أراضيها وفي الوقت الراهن تخضع منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة لطريقة حكم مختلطة، وبينما تتمتع أجزاء معينة منها من حكم ذاتي، ما زالت أجزاء أخرى منها تخضع للاحتلال الإسرائيلي، وتعدّ مكانة قطاع غزة السياسية معقدة بشكل خاص منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي منها عام 2005 دون اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على طبيعة السلطة فيه.

دولياً هناك إجماع ضمني بأنها أراضي ستؤول مستقبلاً للدولة الفلسطينية، وإن إسرائيل هي طرف محتل لها، لكن ليس هناك اعتراف دولي بضم الجزء الشرقي من مدينة القدس إلى إسرائيل، ولكن معظم دول العالم (باستثناء الدول العربية) تعدّ القدس مكاناً ذا أهمية خاصة الذي من شأنه أن يخضع لتسوية خاصة، وفي أساس الموقف الدولي تجاه هاتين المنطقتين يوجد القرار الأممي الذي صدر في نوفمبر 1967 والمرقم بالقرار 242 والذي ينص على: «إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط حيث أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق، وقد اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على تبني نص القرار 242 كأساس للتسوية بينهما ضمن اتفاقيات أوسلو.

تشمل الضفة الغربية جغرافيا على جبال نابلس، جبال القدس (بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس)، جبال الخليل وغربي غور الأردن. وقد سمّتها السلطات الأردنية بالضفة الغربية لأنها واقعة إلى الغرب من نهر الأردن بينما يقع معظم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية شرقي النهر، أما قطاع غزة فهو شريط ضيق يمتد جنوب الشاطئ الفلسطيني على البحر المتوسط ذو الكثافة السكانية الأعلى بالعالم نتيجة لجوء أعداد كبيرة من فلسطيني الداخل إليه بعد النكبة، والتكاثر الطبيعي السريع الذي يبلغ أكثر من 3% سنويا.

حرب 1956

يطلق عليها في العالم العربي (العدوان الثلاثي) وفي الإعلام الغربي (أزمة السويس) وفي الإعلام الإسرائيلي (حرب سيناء)، حرب وقعت أحداثها في مصر وقطاع غزة في 1956 وكانت الدول التي اعتدت عليها هي فرنسا وإسرائيل وبريطانيا على أثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، تعرف أيضا هذه الحرب بحرب 1956. دام احتلال إسرائيل لقطاع غزة فيها عدة أشهر استمر حتى 1957.

منظمة التحرير الفلسطينية:

تأسست عام 1964 منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، جاء تأسيسها بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها، من بينها حركة فتح، والجهبة الشعبية، والجهبة الديمقراطية، وحزب الشعب الشيوعي وغيرها، ويعدّ رئيس اللجنة التنفيذية فيها رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى فلسطيني الشتات، وتجدر الإشارة إلى أن حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي ليستا من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة سحبت عضويتها.

المحاضرة الرابعة

العلاقات الجزائرية الفرنسية

تمهيد:

إن الدارس لتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد سنة 1962م لا يمكن أن يدرك طبيعة هذه العلاقات الخاضعة للتراكمات التاريخية المعقدة والمخفية، إلا من خلال نقطتين أساسيتين تتحكمان في سيرورة العلاقات بين البلدين:

أولاً: إتفاقيات إيفيان وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين كونها نقطة الانطلاق لتشكيل علاقات ثنائية بين دولتين مستقلتين

ثانياً: الإرث التاريخي المشترك واثاره على شخصية قادة البلدين، بين ثائر متصلب ومستعمر سابق متغطرس

هذا ما سيكون له انعكاس مباشر على العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا في شتى القطاعات السياسية، الاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية

1. العلاقات السياسية:

نصت اتفاقيات إيفيان على قيام دولة جزائرية مستقلة بإمكانها أن: " تقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين دون تمييز في الجنس أو الأصل أو الدين"، غير أن أحمد بن بلة ومنذ انتخابات المجلس التأسيسي قد سلك منهجا سياسيا يؤدي لنظام الحكم الفردي، وسياسة عمادها الحزب الواحد بعيدا عن النظم الديمقراطية الغربية التي تريدها فرنسا وهذا ما يبرز لنا من خلال قرار "أحمد بن بلة" بأن يتم مناقشة الدستور من قبل مناضلي جبهة التحرير وليس من قبل أعضاء المجلس التأسيسي – مع العلم أنه حتى هؤلاء الأعضاء جلهم تم ترشيحهم من قبل بن بلة - الذي يرأسه "فرحات عباس"، فقرر هذا الأخير الاستقالة من رئاسة المجلس بتاريخ 14 أوت 1963م، في ظل إصرار "أحمد بن بلة" على: "أن الجبهة هي التي تضع الدستور وستقدمه إلى المجلس الذي سيقوم بدوره بواجباته"، فتم عرض مشروع الدستور على الشعب قبل المجلس التأسيسي الذي صادق

عليه يوم 28 أوت 1963م بأغلبية 139 صوتا مقابل 23 صوتا، وامتناع 8 نواب عن التصويت، ووافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 8 سبتمبر 1963م، إضافة إلى القرار الذي اتخذته بشأن التوجه القومي صوب العالم الشرقي العربي المسلم.

ومع مجيء هواري بومدين الثوري المتصلب، والنجسي الفرنسي جيسكار ديستان ستتوسع الهوة بين البلدين فيما يتعلق بالجانب السياسي فانتماء الجزائر لكتلة عدم الانحياز وعلاقاتها الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي، وابتعادها عن كل ما يضر بالعلاقات الأساسية مع الولايات المتحدة الأمريكية – باستثناء المسألة الفلسطينية – جعلت من العلاقات بين البلدين في حالة تعارض في ظل انتماء فرنسا للمعسكر الليبرالي ومناوراتها لتكون قطبا وسطا بين المعسكرين.

ورغم كثرة الزيارات الوزارية وزيارة الرئيس الفرنسي للجزائر إلا أن العلاقات بين البلدين قد ازدادت توترا فهذه الزيارة التي جاءت لتحسين العلاقات بين البلدين قد تم افتتاحها بطريقة خاطئة عندما قام الرئيس الفرنسي بتحية الرئيس "هواري بومدين" بعبارة مفادها: "فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة"، وهو ما كان انذارا بفشل هذه الزيارة التي كأنها لم تكن حسب صحيفة لوموند الفرنسية.

فالرئيس الفرنسي قد اعتقد أنه يزور مستعمرة فرنسية وليس دولة مستقلة حرة في قراراتها السياسية، إذ جاء الرئيس الفرنسي إلى الجزائر على أمل تكريس علاقات الحاضر والمستقبل مع إنكار تام للماضي الفرنسي في الجزائر، متناسيا أن العلاقات التي يجب أن تكون فقط هي علاقات التعاون المتبادل دون التنكر للماضي، وهذا ما أورده الرئيس "هواري بومدين" في خطابه أمام الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان": "يجب لأن يتخطى التعاون مجرد أطر الاتفاقيات الشكلية والثنائية، ليصبح عملية واسعة النطاق تشمل الإنجاز المادي والالتزام الأخلاقي...".

رغم هذه الزيارة رفيعة المستوى إلا أن العلاقات السياسية بين البلدين سرعان ما عرفت تدهورا كبيرا بسبب تماطل فرنسا في سد العجز التجاري الجزائري مع فرنسا من جهة، وعدم اتخاذ الإجراءات المتفق عليها بخصوص الجالية الجزائرية بفرنسا من جهة أخرى

وستتدهور هذه العلاقات أكثر بسبب أزمة الصحراء حيث أعلنت فرنسا مناصرتها للمغرب وسارعت لإنذار جبهة البوليزاريو بعد اختطاف ستة فرنسيين بمروريتانيا سنة 1977م، أين كملت الاتهامات للجزائر بوقوفها وراء جبهة البوليزاريو، وفي 05 كانون الثاني 1978م قامت الرئاسة الفرنسية بدعوة مجلس الحرب الفرنسي للاجتماع في قصر الإليزي للبحث عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد الجزائر

لكن الجزائر لم تصمت عن هذا القرار الفرنسي فبعد أن احتج سفير الجزائر بفرنسا "محمد بجاوي" أمام الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان" بطلب من الرئيس "هوارى بومدين"، أكدت الجزائر على أنها مستعدة للتصدي لأي تدخل في شؤونها، وكرد فعل مباشر أمر الرئيس "هوارى بومدين" في كانون الثاني 1978م جميع الوزارات والشركات التجارية بالامتناع عن استيراد مستلزماتها من الشركات الفرنسية، وقد استمر هذا التوتر إلى غاية وفاة الرئيس الجزائري هوارى بومدين

وبوفاة الرئيس الجزائري هوارى بومدين ومجيئ الشاذلي بن جديد لحكم الجزائر، وصعود تيار الاشتراكيين في فرنسا تحت زعامة الخبير في الشؤون الجزائرية فرانسوا ميتران عادت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى طبيعتها المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان ولم يكن يعكسها إلا مسألة الصحراء الغربية، حيث تبادل الرئيسين الزيارات 3 لميتران و2 للشاذلي، وحتى مع تراجع نجم الشاذلي بن جديد في الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988م استمر الرئيس الفرنسي في دعمه للبقاء في السلطة، ثم ستشهد العلاقات الثانية بين البلدين حالة من الانقطاع الظاهري خلال العشرية السوداء في ظل انصياع الاعلام وساسة فرنسا في الضغط على الجزائر وتأجيج المواقف داخلها وافق نظرية من يقتل من؟، لكن هذه العلاقات المضطربة ستعود لطبيعتها مع وصول الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاك شيراك.

2. العلاقات الاقتصادية:

بعيدا عن الخلافات السياسية المزمنة فأن العلاقات الاقتصادية قد استمرت وفق مقررات إيفيان إلى غاية مجيئ هوارى بومدين الذي سيركز على سياسة التأمينات ووضع يد الدولة على خيارات الجزائر ففي عهد أحمد بن بلة استكملت الجزائر علاقات التعاون و(الاستغلال) مع فرنسا عبر توقيع اتفاقيات تكميلية لما ورد في اتفاقيات إيفيان فجاء الاتفاق البترولي لسنة 1962م وهو في الأصل من أجل تنفيذ الفقرة رقم 8 من الفصل الأول لإعلان المبادئ المتعلقة بترقية ثروات الباطن الصحراوي واستغلالها ضمن اتفاقيات إيفيان، مروراً باتفاقية التنظيم التقني لترقية ثروات الباطن الصحراوي، والاتفاق المتعلق بالقانون البترولي التي تم التوقيع عليها في 29 أوت 1962م، والحقيقة أن بنود هذا البروتوكول لا تخرج عن مقررات إيفيان لكن السلطات الفرنسية أصرت على تجديده باعتبار الطرف الثاني للاتفاق هو الجزائر المستقلة، وليست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبهذا يكون الاتفاق أضمن مستقبلا.

أما في عهد الرئيس بومدين فإن هذه العلاقات قد اتخذت منحى آخر بسبب قرارات الجزائر للحفاظ على ثرواتها فأمام الموقف الفرنسي الأوروبي الموحد، وتوفر شريك استراتيجي وقوي للجزائر في مجال الطاقة، قرر الرئيس الجزائري في نوفمبر 1969م تكليف وزير خارجيته "عبد العزيز بوتفليقة" بملف المفاوضات مع فرنسا حول الحقوق البترولية، فعرض الطرف الجزائري على المفاوض الفرنسي كزافييه أورتولي "Xavier Ortoli" اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لكن فرنسا تشبثت بحقوقها البترولية بموجب اتفاقيات إيفيان، وهو ما اضطر الرئيس "هواري بومدين" لسحب مفاوضاته ووقف العملية التفاوضية في نوفمبر 1970م.

ليعلن الرئيس الجزائري عن قراره بتأميم المحروقات من جانب واحد أمام إشارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA يوم 24 فيفري 1971م فقال: "أود أن أعلن رسميا، وبالنسبة عن الحكومة ومجلس الثورة تطبيق القرارات التالية:

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية، بنسبة 51 في المئة من أجل ضمان جزائية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.

- تأميم الغاز الجزائري...

- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني".

وهي الإجراءات التي مكنت من امتلاك جميع الامتيازات التي منحت للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات إيفيان هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكلت نهاية نظام الامتيازات الذي أصبح بلا رجعة ملكا مستحقا للجزائر

وتطبيقا لما ورد في هذا الخطاب أصدر الرئيس هواري بومدين جملة من الأوامر - مؤرخة في 24 فيفري 1971م - القاضية بالسيطرة على جميع المنشآت الأجنبية في الحقول البترولية الجزائرية نبرز منها :
- الأمر رقم 08-71 المتضمن تأميم مجموع الفوائد المنجمية التي تحوزها الشركات في عين أمناس، النزلة، بريدس، قاسي الطويل، زرزيتين، تيقنتورين...

- الأمر رقم 09-71 الذي يصرح بأن الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع الحقول هو ملك للدولة دون سواها.

- الأمر رقم 10-71 المتضمن تأميم جميع الحصص والأموال والأسهم والحقوق التابعة لشركات "سوبيت"، "سوترا"، "ترابس"، "كريبس".

- الأمر رقم 71-11 المتضمن تأميما جزئيا لجميع ممتلكات الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر، وشركة الأبحاث والاستغلال "كريبس"، وشركة المساهمات "بيتروبار"، والشركة الفرنسية الافريقية "فرانكاريب..."
- المراسيم رقم 71-64، 71-65، 71-66، القاضية بنقل جميع الممتلكات لفائدة الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه "سوناطراك".

لقد خلف هذا القرار ردود فعل قوية من فرنسا التي وجهت مذكرة للجزائر بتاريخ 09 مارس 1971م أعربت فيها عن وجهة نظرها بخصوص مسألة التأمين الذي يعتبر من حق الدولة الجزائرية، لكنها تحتج على مسألة التعويضات، وطبيعة القرار الجزائري الذي جاء من جانب واحد وهو ما لا يتفق مع اتفاقية البترول الموقعة في الجزائر سنة 1965م.

أما الشركات الفرنسية في الجزائر فبادرت للاحتكام أمام الهيئات الدولية المختصة اعتمادا على اتفاقيتي 1962م، و1965م، وأصرت على إلغاء التأمين، في حين أصرت الجزائر على أن العملية هي فقط ممارسة سيادية وقد تمت ضمن الإجراءات المنصوص عليها لفض المنازعات المحتمل وقوعها بموجب اتفاقيات إيفيان

وأمام تماطل هذه الشركات في دفع مستحققاتها الضريبية وتجاهلها لقوانين التأمين سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير قانونية جديدة بتاريخ 12 أفريل 1971م نذكر منها:

- الأمر رقم 71-22 الذي تضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطاتها في ميدان البحث عن الوقود واستغلاله، ولا يكون هذا إلا بالاشتراك مع سوناطراك وفي القطع الأرضية التي تحوزها المؤسسة الوطنية، على أن تنال سوناطراك حصة 51 في المئة من عائدات الاستثمار، ويشترط أن ان تؤسس شركة لاستثمار بالتعاون مع سوناطراك يكون مقرها الجزائر.

- القرار رقم 71-23 المتضمن التأمين الجزئي لجميع الأموال والحقوق والحصص التي تحوزها الشركة الفرنسية (سوبيفال)، والشركة الفرنسية للبترول (الجزائر)

- الأمر رقم 71-24 المتعلق بتعديل الأمر رقم 58-111 المؤرخ في 22/11/1958م المتعلق بالبحث عن الوقود واستغلاله، فتم اشتراط دفع الاتاوة على الشركات العاملة في الجزائر

- الأمر رقم 71-25 المتعلق بالنظام الجبائي المطبق على الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر

- المرسوم رقم 71-99 القاضي بنقل أموال الشركات المؤممة إلى شركة سوناطراك

وبناء على هذه القرارات أعلن عن قيمة التعويضات الذي قررت الجزائر منحه للشركات الفرنسية وفق الاتفاقيات التي سبق إبرامها مع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وقدر بـ 100 مليون دولار أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري ، ومن الشركات التي شملها قرار التعويض الذي أقرته الحكومة الجزائرية نذكر الشركة الفرنسية للبترول "CFR" ، والشركة الفرنسية للبترول الجزائر "CFRA"

أمام هذه التدابير المقررة من الحكومة الجزائرية قررت فرنسا الانسحاب من المفاوضات بتاريخ 14 أفريل 1971م ودعت الشركات الفرنسية إلى إجراء مباحثات مباشرة مع الجزائر، وهو ما دفع بالشركات الفرنسية إلى توقيف نشاطها وسحب خبراءها في صورة شركة "ألف-إيراب"، وشركة البترول الفرنسية التي قامت بسحب أكثر من 166 من عمالها في ماي 1971م، وعملت هذه الشركات على دعاية واسعة لمقاطعة البترول الجزائري، فقامت شركة "ألف-إيراب" بإثارة مشكلة أن البترول الجزائري متنازع على ملكيته ولا يصح أن يتم شراؤه، لكن هذه الشركات سرعان ما اذعنت للشروط الجزائرية و أبرمت اتفاقيات عمل مع سوناطراك ابتداء من 30 جوان 1971م لضمان استمرار عملها في الجزائر، حيث تمت التسوية النهائية بين الجزائر وشركة سوناطراك من جهة، والشركات الفرنسية من جهة أخرى بتاريخ 15 ديسمبر 1971م، وصادقت عليها الجزائر بموجب القرار رقم 72-24 المؤرخ في 07 جوان 1972م

وبانتهاء الأزمة بين البلدين عادت الشركات الفرنسية للاستثمار في الجزائر وفق القانون الجزائري في صورة الاتفاق المبرم في 17 جويلية 1973م بين سوناطراك والشركة الفرنسية للبترول توتال والمتعلق بالبحث عن الوقود السائل واستغلاله

إن الموافقة الفرنسية على قرار التأمين، وتخلي الحكومة الفرنسية عن الشركات الفرنسية يمكن إعادته إلى عدم ثقة الحكومة الفرنسية في مقررات إيفيان نفسها، وهذا ما يمكن أن يفسره التخلي التدريجي للحكومة الفرنسية عن النفط الجزائري الذي كان يمثل حصة الأسد في الواردات النفطية الفرنسية، لكن السلطات الفرنسية عملت على تنويع وارداتها الطاقوية منذ سنة 1962م، فقد كان البترول المستورد من الجزائر يمثل 31.6 في المئة من واردات فرنسا التي تقدر بـ 77.18 مليون طن سنة 1969م، ليشهد نزولا حادا سنة 1971م حيث بلغت نسبة البترول الجزائري 6.8 في المئة من واردات بلغت 102.01 مليون طن، ليتراجع سنة 1979م ليمثل نسبة 3.9 في المئة من حجم واردات قدر بـ 126.26 مليون طن

إضافة إلى مسألة الطاقة فإن الجزائر عملت أيضا على تنويع مصادرها التجارية في ظل الابتزاز الذي تتعرض له من فرنسا، فشهدت سنة 1967م نسبة واردات فرنسية قدرت بـ 38 في المئة، للتراجع إلى 31 في

المئة سنة 1969م، في المقابل ارتفعت حصص باقي الدول الأوروبية من 45 إلى 52 في المئة سنة 1969م ، جاءت هذه السياسة الجزائرية إدراكا من الجزائر بارتباط كل المسائل التجارية مع فرنسا بقضية البترول، فبعد الأزمة النفطية وهو ما تجلى في قطاع صادرات التمور والخمور الجزائرية نحو فرنسا فمن 333 مليون هكتولتر نحو فرنسا، و 500 مليون هكتولتر نحو روسيا سنة 1971م، أصبحت صادرات الجزائر من الخمور نحو روسيا في المقام الأول بـ 4028 مليون هكتولتر مقابل 3068 مليون بالنسبة لفرنسا.

أما عهد الشاذلي بن جديد فقد شهد عودة النشاط المكثف للاقتصاد الفرنسي في الجزائر الاتفاق بروتوكول التعاون الاقتصادي بين فرنسا والجزائر الموقع يوم 21 جوان 1982م بمدينة الجزائر تأكيدا لعزم البلدين على تحقيق نمو شامل لعلاقاتهما ومصالحهما المشتركة والمتبادلة، ويأتي هذا البروتوكول في إطار الروح الجديدة التي تعيشها العلاقات بين البلدين في عهد الرئيسين "الشاذلي بن جديد" من جهة، و"فرنسوا ميتران" من جهة أخرى، إضافة إلى الطفرة المالية التي شهدتها البلاد في ظل ارتفاع أسعار البترول فبعدما كان لا يتجاوز 10.4 دولار للبرميل سنة 1975م، تجاوز سعره 29.2 دولار للبرميل سنة 1979م، وتعدى الـ 36 دولار للبرميل سنة 1980م، و34.2 دولار للبرميل سنة 1981م، إضافة إلى ارتفاع القدرات الانتاجية للجزائر من 20.7 مليون طن غداة الاستقلال، أصبحت الجزائر تنتج 54.33 مليون طن سنة 1978م، والحقيقة أن هذا التحسن في المداخيل والاعتمادات المالية المخصصة للمخططين الخماسيين هي التي كانت الدافع الحقيقي لإقامة تعاون متوافق مع مخططي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين اعتمادا على تصريح رئيسا البلدين بتاريخ 01 ديسمبر 1981م .

ولتطبيق هذا التعاون نص فصل المبادئ العامة على اشتراك الحكومتان في توفير الأدوات الصناعية والتقنية والجامعية والبحثية اللازمة لإنجاز الاعمال المشتركة وهو ما يضمن:

- تشجيع الأعمال التي من شأنها أن تسمح بنقل فعلي للتقنيات

- تنمية الكفاءات في الدراسات والإنجازات ومراقبة الاعمال

- ضمان تكوين العمال المؤهلين عن طريق انجاز مشاريع جديدة في ميدان التكوين التكنولوجي.

وتجنبنا للمشاكل السابقة في تطبيق مثل هذه البروتوكولات قررت الحكومتان بموجب الفقرة السادسة من الأحكام العامة على أن تسوية الخلافات التي قد تحدث عند إبرام أو تنفيذ العقود بين الطرفين يكون بطرق ودية

وقد شملت ميادين تطبيق هذا التعاون الاقتصادي المتجدد بين الجزائر وفرنسا جل القطاعات الاقتصادية الموازية نبرز منها القطاعات التالية:

1. قطاع السكن والاشغال العمومية ومواد البناء: بهدف تطوير الصناعة الجزائرية والطرق الهندسية في مجال البناء

2. قطاع الري: يتضمن دراسات إحصائية للثروات، واستصلاح الأراضي، توزيع المياه، وتكوين الكفاءات الجزائرية في الدراسات والإنجازات

3. قطاع السكك الحديدية: عبر تقديم مساعدات تقنية ودراسات وتكوين العمال في القطاع

4. قطاع الطيران: يهدف لخلق منشآت وتجهيزات جوية جديدة، والمساهمة في التكوين

5. قطاع مواد التجهيز: إنجاز وحدات متخصصة في انتاج التجهيزات مع ادماج الإنتاج الوطني بصفة تدريجية، مع تطور قدرات الهندسة والتركيب وصنع هذه التجهيزات

إضافة إلى التعاون في قطاعات الصيد البحري، الاتصال السلكي واللاسلكي، الطاقات الجديدة، تم أيضا تحديد طرق تحقيق هذا التعاون الذي يكون عبر انشاء لجنة مختلطة لتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين تجتمع كل سنة على مستوى وزاري بالتناوب بين الجزائر في فرنسا فيما يتصل بمكان اجتماع هذه اللجنة

هذا الاتفاق الجزائري الفرنسي سرعان ما انعكس على واقع المبادلات التجارية بين البلدين، وهي التي كانت محورا خلافا فيما مضى بين الرئيسين "هوارى بومدين" و"جيسكار ديستان"، فأصبحت فرنسا الزبون الأول للجزائر في مجال البترول والغاز، وارتفع مبلغ المبادلات التجارية بين البلدين من 25 مليار فرنك سنة 1980م إلى ما يقارب 45 مليار فرنك سنة 1983م، وهو ما سمح بتسجيل الميزان التجاري الجزائري فائضا بلغ سنة 1983 قرابة 12 مليار فرنك، خاصة في أعقاب الاتفاقية المبرمة بين البلدين حول الغاز وربط سعره بسعر البترول.

المحاضرة الخامسة

الهجرة

تمهيد:

فطر الإنسان على تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر باعتباره حلا وسبيلا لمواجهة مخاطر تحقق به كانت مشكلات سياسية، كعدم وجود مؤسسات دستورية حامية ومنظمة للدولة ما يفتح المجال وعلى طول الخط للمشكلات الأمنية، من حروب والصراع على السلطة، أو حروب ونزاعات ذات المنطلق الطائفي العرقي الديني، أو صراع أقليات، وهذا ما تشهده أجزاء كثيرة من العالم، وهنا ندخل نطاق الهجرة الاضطرارية ولو كانت غير نظامية، أما عن المشكلات الاقتصادية فنجد التخلف وعدم الاكتفاء الذاتي وسوء التغذية، ولعل الفساد الاقتصادي وتخصيصا الفساد المالي من أكبر المؤثرات في حدوث الغلق الاقتصادي المؤدي للانتكاسات الحياتية، فالهجرة غير النظامية لا تخص الدول التي لا تملك إمكانيات وذات التقلبات البيئية، بل حتى الدول النفطية لغياب الذكاء والفطنة، وحسن التدبير، وحسن التسيير، وحسن المشورة، وحسن تكامل العقول والكفاءات، وفي ظل صراع سياسي وغبن اقتصادي لا بد من وجود مشكلات اجتماعية متراكمة من فقر وحرمان وتفكك ومخدرات وحبس للعقول والأبدان، بل واضطرابات وختامها قد يكون حسرة وقد تتطور الأوضاع لتصير الحياة في هذه البقاع ضرب من الخيال، وضرب من الجنون كل هذا من جهة، ومن الجهة المقابلة قد نسجل هجرة غير نظامية وغير شرعية لازدياد الطموح والرغبة عن مستوى معيشي أفضل والتمتع بمجموع الرعاية الصحية والتعليمية والوظيفة المناسبة والمرتب العالي، ولكن إن أخذنا الجزائر كنموذج فيمكن اعتبارها مركز للعبور سواء للمهاجرين الأفرقة أو حتى المهاجرين من سوريا فيعمدون جمع المال وتحويله لعملة أجنبية والقيام بهجرات غير نظامية أخرى، وتحقيق حلم الوصول إلى الضفة الأخرى ما يتطلب ذكاء أمنيا صارما في التعامل مع كل المهاجرين لعدم إضعاف المناعة الأمنية وتسبب المهاجرين في مشكلات أمنية، والتسبب كذلك في تسجيل ملاحظات للمنظمات الحقوقية وما أكثرها، خاصة في الآونة الأخيرة، وبطبيعة الحال يكون المنطلق السياسي هو الغطاء للتعامل الأمني، كذلك وجب توفر الذكاء المجتمعي في التعامل مع المهاجرين

وأخذ كامل الاحتياطات وعدم الخوض في الجدالات والمناقشات ذات الطابع السياسي، لأن ما يقال الآن قد نحتاجه بعد عشرات السنين خاصة بالنسبة لدولة مثل الجزائر، والتي تتمتع بالأمن والاستقرار والنضج المجتمعي والطموح الاقتصادي، بل والدور الريادي مغاربيا وعربيا وحتى دوليا، وسنركز في محاضرتنا هذه على توضيح متطلبات صناعة الذكاء الأمني والمجتمعي للتعامل مع الهجرة غير النظامية، مع التركيز على عناصر أخرى لا تقل أهمية.

1. الخلط المفاهيمي لموضوع الهجرة

قد يتفق الكثير منا بأن الهجرة غير الشرعية هو الانتقال غير القانوني وغير المرخص به والاعتماد على السرية سواء للأفراد أو الجماعات من موطن إلى آخر، لكن الغير متفق عليه اعتبار الهجرة وتقديم تعريفات من زوايا مختلفة فالدول المستقبلية تعتبره توطينا لأنهم يهتمون بالدوافع والأهداف من الهجرة والمهاجرين، في حين تنظر الدول المصدرة لكل أشكال المهاجرين على أنها نزوح وارتحال كانت بسبب كوارث أو حروب أو تغير مناخ، أو نقص الغذاء والدواء، أو عدم إمكانية تحقيق الذات وصناعة مستقبل يضمن متطلبات العيش الكريم.

1.1. مفهوم الهجرة:

الهجرة لغة تعني كلمة هاجر، المهاجرة والمغادرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر تعرف الهجرة بأنها: تغير دائم في مكان الإقامة من بيئة إلى أخرى من أجل الاستقرار في البيئة الجديدة

كما تعرف الهجرة بشكل عام أنها: انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة، أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة بصورة اجبارية أو اختيارية لأي سبب من الأسباب

أما علماء الاجتماع فيرون بأن الهجرة تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغير في الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها

2.1. مفهوم الهجرة الشرعية: يقصد بها الهجرة للعيش من دولة إلى دولة أخرى وفق الضوابط والشروط التي يضعها النظام القانوني للدولة المستقبلة ويصاحب الانتقال نية البقاء في الدولة المستقبلة لفترة طويلة

والمهاجر من الناحية القانونية يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة الذي يقيم فيها

كما تعرف أيضا بأنها: عملية انتقال الأشخاص من مكان إقامة لآخر لفترة غير مقصودة من الوقت"، وبمعنى آخر يقصد بالهجرة "انتقال الناس من أرض إلى أرض في شكل هجرة داخلية أو خارجية، بصفة فردية أو جماعية، ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار، مطردة الحدوث، متعددة الأسباب، مختلفة الأشكال متباينة المقاصد

3.1. مفهوم الهجرة غير الشرعية: يطلق عليها عدة تسميات، الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر إلى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل.

كما تعرف أيضا بأنها: انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثاً عن الرزق، ووضع أفضل اجتماعياً واقتصادياً أو دينياً، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: عملية التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة

وتعني قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادراً ما تكون فردية.

ويقصد بالأفراد المهاجرون غير الشرعيين أو غير القانونيين السريين:

- الافراد الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة
- شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها
- شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة اقامته القانونية

2. التجانس السكاني واللاتجانس السكاني

1.2. التجانس السكاني:

يعرف الدكتور بوربيع جمال التجانس السكاني بأنه وجود جميع فئات المجتمع في إطار تشاركي وتفاعل إيجابي، ويتجدد في صور توافقية، وقد تصل حد التوافق الكلي كما هو الشعور بالوحدة والتكامل بين أعضاء المجتمع، هو التمسك بالأرض والاعتزاز بالانتماء، اللغة، الدين، واحترام التنوع الثقافي هو وجود صفة التضامن والربط بين الأجيال.

2.2. اللاتجانس السكاني:

اللاتجانس السكاني يعني تواجد أفراد المجتمع في غير توافق ومحاولة فئة مجتمعية السيطرة على باقي الفئات، مع وجود حساسيات ثقافية ولغوية ودينية، كما أعني به كذلك تمايز بين المبادئ الأهداف والمنطلقات ما يسبب مشكلات تهدد الوحدة كان من سكان البلد الواحد أو مع المهاجرين خاصة الغير شرعيين لعدم وضوح أهدافهم وجهة الانتماء الرسمية والفكرية الخاصة بهم.

3. الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على اللاتجانس السكاني

تعتمد جميع الدول وفي كل الأزمنة كانت متطورة أو متخلفة لإحداث تجانس سكاني متميز، بل ومثمر لنجاح مختلف السياسات والبرامج، ومواصلة المستوى التطوري للاتجانس بين مختلف شرائح المجتمع خاصة التي تتعدد فيها الثقافات، فتعتمد الوحدة السياسية للدول على مجموعة من المقومات البشرية بالتركيب السكاني فيها والتي تجمع بين السكان وتكون مشتركة بينهم مؤلفة بين مشاعرهم تجاه الأرض التي تكون الإطار البيئي لهم، ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني والعرقى بما يكفل وحدة الفكر والمشاعر

كما نعني بالاتجانس كيف يتصرف الناس بتناغم مع بعضهم البعض مع مرور الوقت فالعلاقات الاجتماعية على عكس تلك التفاعلية ليست مؤقتة وسريعة الزوال، وهنا يدخل عامل الاتصال

ودوره في تأصيل الشعور بالانتماء والولاء عند الأفراد، وإحساسهم بأنهم يعيشون ويتعايشون مع بعضهم البعض لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه التفاعل والتبادل والتأثير والاعتماد المتبادل مع غيره والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة.

ان التنوع الثقافي واختلاف الثقافات بين المهاجرين والسكان الأصليين ينعكس سلبا على امكانية حدوث اندماج ولو بشكل بسيط، لأن اختلاف المنطلقات الفكرية ونمط المعيشة وعادات وتقاليده الأفراد يؤثر سلبا ويمنع امكانية حدوث اندماج بين الفئتين، فهذه العناصر الثقافية تميز المهاجرين حيث تظهر "درجة التباين الاجتماعي والاقتصادي بداخل الأماكن المقصودة وفي الضواحي أيضا، وهو الشيء الذي اثر ويؤثر في الهيكل البنائي للاماكن المهاجر اليها اجتماعيا واقتصاديا.

وينتقل الأفراد وحتى العائلات من مكان إلى آخر يتوفر على أحد العوامل المفقودة في المنطقة في المنطقة المغادر منها سواء كانت هذه الهجرة لدواع تربوية، أو لدواعي اقتصادية وقد تكون دوافع اضطرارية كالحروب والنزاعات وغيرها.

فاذا تحدثنا عن الهجرة لسبب التنمية والرقى نتكلم عن هجرة الاطارات والأدمغة والقيادات المتعلمة مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية

ومن أهم مظاهر عدم التجانس السكاني بين المهاجرين والسكان الأصليين الاختلاط العرقي واللغوي، وهذان العاملان مختلفان مما يتسبب في ظهور عدة مشكلات بين المهاجرين أنفسهم، وبينهم وبين السكان الاصليين، فهذا الاختلاف يصعب من عملية الاندماج ويساهم في خلق عدة مشاكل كالعنف والانحراف، وحتى الجريمة وتعاطي وترويج المخدرات والاختطاف وغيرها من الاعتداءات غير المقبولة قانونيا ولا عرفيا.

فمن طبيعة الهجرة والتنقلات السكانية من الناحية الانسانية أنها حركة أفراد اعتادوا العيش في منطقة ما إلى منطقة أخرى جديدة، شريطة أن تتوفر البيئة للبقاء في المنطقة الجديدة فترة من الوقت، ولهذا لا يمكن وصف هذه العملية بغير كونها مغامرة خطيرة ضد المجهول، لأن نهايتها غير معلومة وغير محددة، لأن المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم من أجل الوصول إلى تحقيق حياة أفضل، مهما كانت الصعاب فان المهاجر أو الحراق وهو المصطلح الأكثر تعبيرا عن وضعه

والأكثر تداولاً، فانه يتخلى عن كل ما يربطه بموطنه الأصلي وهويته، على أمل منه أن يجد لنفسه موقعا في البلد الذي قصده.

4. صعوبة اندماج المهاجرين غير الشرعيين في البلد المهاجر اليه

نعتقد بأن المهاجرين الوافدين الى المدينة متشبعين بذات جماعية قبلية، وبأساليب مستقرة في السلوك والعمل، وفي أنماط محددة من الولاء والالتزامات وانساق الضبط والعلاقات والتفاعلات، محملين بثقافة تقليدية ذات قيم وعادات، وتقاليد وأعراف وسلوكات وأفعال، وعقليات وتصورات لدوائهم وللحياة، وهي ليست من السهل أن تموت في البيئة الحضرية إلا بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب كل حالة، وهذا ما يتجلى في الرواسب البدوية والريفية في الوسط الحضري للمدينة في بعض من المظاهر والسمات الثقافية التقليدية كاللباس واللهجة، والسلوكات والأفعال الاجتماعية، والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية البسيطة التي يحافظ عليها

ان من الاشكالات التي تقف أمام اندماج المهاجر اصطدامه بحالة حالة اللاتوازن التي تقوده إما للفرض الكلي أو الصعوبة في تقبل الآخر، نظراً لطبيعة الإنسان الذي لا يتقبل الغرباء ويعدم الثقة فيهم ويعدم الرغبة في مساعدتهم والتعصب اتجاههم، وهذا راجع إلى انه غير معتاد على معايشة الناس والاختلاط بهم عن قرب، ويكن للمهاجر تعصباً كأن يصفه بصفات تدل عليه كالمختلف، الافريقي، هذا الوضع ما يجعل بالمهاجر يبادر للتصدي لهذا الوضع، أي علاقته بالإنسان الحضري أولاً، وعلاقته بالبيئة الحضرية نفسها ثانياً، وذلك نجده يتخذ استراتيجيات تدفعه اما للاندماج الكلي أو الجزئي، واما للانعزال والانسحاب بالمرّة

لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتبادل والتأثير، والاعتماد المتبادل مع غيره، والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة، لأن الرصيد الثقافي الذي يشكل زاد المهاجر الريفي يصبح في كثير من الأحيان غير ذي فعالية في التعامل مع تعقيدات الحياة في المدينة، مما يجبره على السعي لتحصيل معارف ومعلومات وسلوكات تشكل مجتمعه ما يطلق عليه ثقافة المدينة

ويسعى المهاجرون إلى محاولة فرض انفسهم بشتى الطرق كمحاولة منهم للاندماج والقبول من طرف السكان الأصليين اندماجا اجتماعيا من خلال قبول المعايير والمبادئ التي تخص هذا المجتمع، واقتصاديا من خلال البحث عن فرص العمل والاستقرار المادي لهذا يصطدم جل المهاجرين بمجموعة من الأوضاع التي تجعل امكانية اندماجهم بسرعة وبصورة كلية صعب للغاية ومن نذكر:

- تدنى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي مما جعل من الصعب على المهاجرين التواصل مع المجتمع الأوسع ، ويعانون من العزلة والاغتراب

- عدم معرفة الكثير من المهاجرين ب لغة المجتمع المهاجر اليه وأعرافه ونظمه

إن اغلب المهاجرين عاجزين عن تطوير مهاراتهم للنفوذ إلى سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيما بينهم، وخوف الحكومات من أن يحدثون فوضى والدخول في صراعات مع السكان المحليين

ولهذا يسعى المهاجر لفرض نفسه والاندماج مع المجتمع المهاجر إليه سواء بصفة جزئية من خلال الالتزام بقواعد ومبادئ وقيم المجتمع المهاجر إليه، مع الاحتفاظ بالتقاليد والأعراف والعادات الخاصة به، وهذا النوع من المهاجرين يمكن أن يحقق نوعا من القبول، والاندماج الجزئي داخل الفئة السكانية المتواجدين بها، أما في حالة العمل من أجل فرض منطقتهم والمحافظة على عاداتهم ومبادئهم وعدم قبول الالتزام بقيم ومبادئ المجتمع المهاجر إليه، يجعل هذا المهاجر يرفض الاختلاط مما يجعل فرضية اندماجه مستحيلة ففي هذه الحالة تظهر عدة تصرفات وأفعال من قبله كالسلوكات العنيفة وغيرها

وبسبب اختلاف هذه المعطيات يجد المهاجر الذي هاجر من منطلق طلب العمل نفسه في دول مختلفة دينيا وعرقيا وحتى قانونيا، ليدخل في صراع ثقافي بين القيم والمعايير المكتسبة، وينعكس عليه الواقع الاجتماعي المفروض ويسعى من أجل محاولة الاندماج داخل هذه المجتمعات وتحقيق الأهداف المسطرة.

5. الثقافة التنظيمية للمهاجرين بين عدم النضج والتغيرات السوسيو اقتصادية

في ظل تعدد واختلاف الثقافة والهوية بالنسبة لمختلف المهاجرين ففي كثير من الأحيان يتم الاصطدام ما بين المهاجرين والسكان الأصليين بسبب غياب النضج ورغبة المهاجرين في الانتشار والتوسع في مختلف المناطق والحصول على المساعدات بشتى الطرق وبكل الوسائل، فمن التسول

وهي الظاهرة الأكثر انتشاراً إلى محاولة القيام ببعض المهام للحصول على النقود لكن كل هذا يتوقف بسبب ثقافة المهاجر وعدم توفره على ميكانيزمات الاندماج والتوصل وفرض الذات كل هذا يدخل هؤلاء المهاجرين في صراعات شتى مع السكان الأصليين.

ما يعكس بوضوح تراجع مستوى التفكير وغياب الوعي ونقصه في توفر آليات التواصل والاندماج داخل مجتمع مغاير في عدة مبادئ وقواعد، وتلعب الظروف الاقتصادية دوراً بارزاً في توجيه حركة السكان، لأن تيارات الهجرة تتجه من المناطق المحدودة الموارد التي يتدهور إنتاجها ولا تقدم سوى فرص محدودة للسكان المتزايد إلى المناطق ذات الفرص الأوفر للعمل

وتعد غياب التنمية والنمو من بين الأسباب التي تدفع بالأفراد للهجرة بأي وسيلة كانت، ولهذا فمؤشر ضعف أو انعدام التنمية تم قياسه بفقر الدخل الذي لا يلبي الحاجات الأساسية للأفراد من مأكلاً ومسكناً وملبس وغيرها من الحاجات الأساسية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك كمقياس لمستوى المعيشة التي تكون في الغالب متدنية مما يدفع بالأفراد إلى تبني خيار الهجرة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي

6. الهجرة غير النظامية وانعكاساتها على البلد المستقبل

ترك للهجرة غير النظامية انعكاسات مختلفة على البلد المهاجر إليه في كافة المجالات ومع اختلاف سبب الهجرة، لهذا نعتقد بأن المهاجرين الوافدين إلى المدينة متشبعين بذات جماعية قبلية، وبأساليب مستقرة في السلوك والعمل، وفي أنماط محددة من الولاء والالتزامات وانساق الضبط والعلاقات والتفاعلات، محملين بثقافة تقليدية ذات قيم وعادات، وتقاليده وأعراف وسلوكات وأفعال، وعقليات وتصورات لذواتهم وللحياة، وهي ليست من السهل أن تموت في البيئة الحضرية إلا بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب كل حالة، وهذا ما يتجلى في الرواسب البدوية والريفية في الوسط الحضري للمدينة في بعض من المظاهر والسمات الثقافية التقليدية كاللباس واللهجة، والسلوكات والأفعال الاجتماعية، والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية البسيطة التي يحافظ عليها

أن من الإشكالات التي تقف أمام اندماج المهاجر اصطدامه بحالة حالة اللاتوازن التي تقوده إما للفرض الكلي أو الصعوبة في تقبل الآخر، نظراً لطبيعة الإنسان الذي لا يتقبل الغرباء ويعدم الثقة فيهم ويعدم الرغبة في مساعدتهم والتعصب اتجاههم، وهذا راجع إلى أنه غير معتاد على معايشة

الناس والاختلاط بهم عن قرب، ويكن للمهاجر تعصباً كأن يصفه بصفات تدل عليه (المتخلف، الافريقي)، هذا الوضع ما يجعل بالمهاجر يبادر للتصدي لهذا الوضع، أي علاقته بالإنسان الحضري أولاً، وعلاقته بالبيئة الحضرية نفسها ثانياً، وذلك نجده يتخذ استراتيجيات تدفعه إما للاندماج الكلي أو الجزئي، وأما للانعزال والانسحاب بالمرّة

لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتبادل والتأثير، والاعتماد المتبادل مع غيره، والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة، لأن الرصيد الثقافي الذي يشكل زاد المهاجر الريفي يصبح في كثير من الأحيان غير ذي فعالية في التعامل مع تعقيدات الحياة في المدينة، مما يجبره على السعي لتحصيل معارف ومعلومات وسلوكات تشكل مجتمعه ما يطلق عليه ثقافة المدينة

ويسعى المهاجرون إلى محاولة فرض انفسهم بشتى الطرق كمحاولة منهم للاندماج والقبول من طرف السكان الأصليين اندماجا اجتماعيا من خلال قبول المعايير والمبادئ التي تخص هذا المجتمع، واقتصاديا من خلال البحث عن فرص العمل والاستقرار المادي، وحتى الاستقرار الاجتماعي، فعدم توفر هذه الظروف تجعل المهاجر يصطدم بمجموعة من الأوضاع التي تجعل امكانية اندماجهم بسرعة وبصورة كلية صعب للغاية ومن هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- تدنى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي مما جعل من الصعب على المهاجرين التواصل مع المجتمع الأوسع ، ويعانون من العزلة والاغتراب
- عدم معرفة الكثير من المهاجرين ب لغة المجتمع المهاجر اليه وأعرافه ونظمه
- إن اغلب المهاجرين عاجزين عن تطوير مهاراتهم للتنفيذ إلى سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيما بينهم، وخوف الحكومات من أن يحدثون فوضى والدخول في صراعات مع السكان المحليين.

ولهذا يسعى المهاجر لفرض نفسه والاندماج مع المجتمع المهاجر إليه سواء بصفة جزئية من خلال الالتزام بقواعد ومبادئ وقيم المجتمع المهاجر إليه، مع الاحتفاظ بالتقاليد والأعراف والعادات الخاصة به، وهذا النوع من المهاجرين يمكن أن يحقق نوعا من القبول، والاندماج الجزئي داخل الفئة السكانية المتواجدين بها، أما في حالة العمل من أجل فرض منطقتهم والمحافظة على عاداتهم

ومبادئهم وعدم قبول الالتزام بقيم ومبادئ المجتمع المهاجر إليه، يجعل هذا المهاجر يرفض الاختلاط مما يجعل فرضية اندماجه مستحيلة ففي هذه الحالة تظهر عدة تصرفات وأفعال من قبله كالسلوكات العنيفة وغيرها.

وبسبب اختلاف هذه المعطيات يجد المهاجر الذي هاجر من منطلق طلب العمل نفسه في دول مختلفة دينيا وعرقيا وحتى قانونيا، ليدخل في صراع ثقافي بين القيم والمعايير المكتسبة، وينعكس عليه الواقع الاجتماعي المفروض ويسعى من أجل محاولة الاندماج داخل هذه المجتمعات وتحقيق الأهداف المسطرة.

وتتلخص أسباب الهجرة في عدة عوامل منها ما هو اقتصادي واجتماعي وحتى أمني، "حيث يتميز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، ووفقا لإحصائيات 2005 يوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات العالم، (34% في أوروبا، 23% في أمريكا الشمالية، 28% في آسيا، 09% في إفريقيا، 03% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 03% في نيوزلندا وأستراليا)، ولهذا فندسة المهاجرين إلى الدول المتقدمة والغنية ترتفع من حوالي 67% إلى 71%، فهذه النسب تعكس بشكل دور وأهمية العامل الاقتصادي في دفع الأفراد للهجرة بحثا عن وضع معيشي أفضل

كما تعد الظروف السياسية من أبرز العوامل التي تدفع فالأفراد للهجرة بحثا عن الأمن والأمان، فضغط والتهديد والاستيلاء والحرب والغزو تحتم على الأفراد الهجرة بشكل جماعات وتظهر هذه الهجرة في شكل لاجئين، وهو ما يدفع فالأفراد إلى المغادرة بحثا عن الأمن والأمان

7. آليات الذكاء الأمني في مواجهة الهجرة غير النظامية في الجزائر

عملت الجزائر على تبني استراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية، وتتلخص هذه الاستراتيجية في ما يلي:

- معرفة التدفقات: من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها، بهدف جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة إلى داخل التراب الوطني

- السيطرة على التدفقات: فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية غير النظامية، وتتوزع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بطريقة غير نظامية على الأراضي الجزائرية بين ثلاثة أنواع من الأعمال:

- التوقيفات

- السجن والطرء: الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية وغير النظامية على الأراضي الجزائرية، إما يقادون إلى الحدود أو يدخلون السجن بعد الحكم عليهم بتهمة متنوعة.

- الحكم المتسامح: لأسباب متنوعة بدت السلطة الجزائرية متسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية، وبذلك فضّلت السلطات الجزائرية لدوافع إنسانية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص المهاجرين في مواقع تحت المراقبة.

- التعاون: في إطار مكافحة الجزائر للهجرة غير النظامية قامت بالتعاون مع مختلف الدول على المستوى الإقليمي والدولي بهدف ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدراتها في مجال التحكم في الهجرات، كما سعت الجزائر إلى إشراك دول الساحل من خلال السيطرة على المهاجرين غير الشرعيين بترقية الدينامكية الإقليمية مثل الاتفاق الأمني مع مالي

كما اعتمدت الجزائر على عدة آليات في وضع إجراءات مناسبة للسيطرة على ظاهرة الهجرة غير النظامية، وهذا من خلال ما يلي:

تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني للبشر، والمتاجرة بهم، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات

- تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين، وتجهيز وسائل المراقبة للحدود

- تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة

- تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية

8. آليات الذكاء المجتمعي في مواجهة الهجرة غير النظامية

يتلخص الذكاء المجتمعي في حماية المجتمع ومواجهة الهجرة غير النظامية من خلال الحفاظ على هوية المجتمع وترسيخ الثوابت الوطنية والعادات والتقاليد وسط الأجيال، والعمل على الحفاظ على اللغة والدين والثقافة والهوية القومية داخل حدود البلد، وعدم السماح باختراقها والتعدي عنها، ففي كتابه "جوهر الأمن" يرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمار أن الأمن يعني التنمية وليس المعدات العسكرية بالرغم من أنه يشملها، ولا النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يشملها، الأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن، والأمن يعني ضمان الحد الأدنى في إجراءات النظام والاستقرار، وبغير التنمية الداخلية يستحيل اقرار النظام وبسط الاستقرار، وكلما تقدمت التنمية يتقدم الأمن

ولكي ينجح الذكاء المجتمعي في التعامل مع الهجرة غير النظامية والمهاجرين غير الشرعيين لابد من التمسك بمنظومة القيم وحسن التعامل والتحلي باليقظة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، لأن قضية المهاجرين غير الشرعيين في استمرارية لا محدودة، وإذا تحدثنا عن موضوع المهاجرين غير الشرعيين الذين يقصدون الجزائر فالظاهرة في تزايد يوم بعد يوم خاصة في ظل الأوضاع والظروف الحالية التي تميزها أزمتان في مختلف ميادين الحياة، فالجزائر يتوافد اليها يوميا أعداد هائلة من المهاجرين وهو الأمر الذي انعكس على السكان المحليين ونفس الأمر على المهاجرين الذين أصبحوا يثيرون نوعا من الاضطرابات والفوضى مع السكان الأصليين.

9. احصائيات عن عدد المهاجرين بالجزائر خلال السنوات الأخيرة

ان قضية المهاجرين غير الشرعيين في استمرارية لا محدودة، وإذا تحدثنا عن موضوع المهاجرين غير الشرعيين الذين يقصدون الجزائر فالظاهرة في تزايد يوم بعد يوم خاصة في ظل الأوضاع والظروف الحالية التي تميزها أزمتان في مختلف ميادين الحياة، فالجزائر يتوافد اليها يوميا أعداد هائلة من المهاجرين وهو الأمر الذي انعكس على السكان المحليين ونفس الأمر على المهاجرين الذين أصبحوا

يثيرون نوعا من الاضطرابات والفوضى مع السكان الأصليين.

وتؤكد الاحصائيات أنه منذ 2013 والجزائر تعرف تدفقا مستمرا ومتزايدا لعدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الصحراوي ووسط القارة السمراء، ما أدخل البلاد في تحدي التكفل بهؤلاء اللاجئين والتصدي لانتقادات المنظمات غير الحكومية الدولية التي ترى في كل مرة تقصيرا من الجانب الجزائري رغم إنفاقها سنويا ملايين الدولارات للتكفل بالرعايا الأفارقة المقيمين في ترابها بطريقة غير قانونية، وقد خصصت الجزائر في تلك الفترة ما لا يقل عن 20 مليون دولار لمواجهة التدفق غير المنطقي للمهاجرين غير الشرعيين على الجزائر.

كما سجلت الجزائر في 2016 توافد أكثر من 7 آلاف مهاجر إفريقي ببلدية برج الحواس بإلزي الجنوبية الحدودية مع ليبيا والنيجر وهو ما يفوق عدد سكان هذه البلدية (نحو 6 آلاف نسمة)، فهذه الاحصائيات تنذر باحتمال ظهور خطر يهدد المنطقة خاصة في حالة ماذا زاد عدد المهاجرين عن عدد سكان المنطقة.

كما تؤكد الاحصائيات على أن الجزائر تستقبل ما معدله 500 مهاجر يوميا على مستوى الحدود الجنوبية، خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست الحدودية مع النيجر ومالي، حيث يقطعون صحراء شمال مالي وصحراء شمال النيجر مستعينين بشبكات تهريب البشر على طريقي أغداس وباماكو التي تستغلهم ليصلوا إلى الجزائر في حالة جسدية ونفسية مزرية

كما تؤكد وزارة العدل بالأرقام على أنه خلال السنوات الخمسة الأخيرة تم إدانة 56 ألف مهاجر إفريقي ارتكبوا جرائم وجنحا، من بينهم 30 ألف من مالي و20 ألف من النيجر و8 آلاف آخرين من جنسيات مختلفة أو جنسيات مجهولة

وفي هذا الصدد يقر بعض المراقبين باحتمال تعرض الجزائر للخطر في حالة ماذا استمر تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار وبعض الدول الافريقية والعربية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والمعيشي، مما يصعب الامر على الجزائر خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها والتي اثرت على مختلف ميادين المجتمع

ومن جهته أظهر آخر تقرير "الاتجاهات العالمية" الذي أصدرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن عدد اللاجئين في الجزائر في سنة 2014 قارب 170 ألف حالة، غالبيتها من الصحراء الغربية، ثم فلسطين، وبمعدل قليل الكونغو، ودول أخرى لم يتم تحديد جنسياتها، وبلغت الأرقام كشف التقرير أن عدد اللاجئين في الجزائر وصل إلى 169340 في سنة 2014، موزعين على النحو الآتي: 165 ألف صحراوي، و4040 من فلسطين، فيما أحصت 260 لاجئ من دول أخرى -لم تحدد جنسياتهم- أما عن طالبي اللجوء في نفس السنة فبلغ 100 حالة من الكاميرون، و400 من مالي، و1500 من سوريا، و300 من دول أخرى، ليصبح العدد 2300 حالة مجتمعة.